المحاضرة الثامنة : البرامج التنموية في الجزائر للفترة 2001-2019

1- برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004):

تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل التأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب فهي ظرفية بالدرجة الأولى، وتهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق قصد تحفيز الإنتاج وتشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب، وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة.

كما يمكن أيضا اعتبار سياسة العرض بمثابة سياسة إنعاش، مادام الغرض منها هو كذلك دعم النشاط الاقتصادي لكن بتنشيط العرض (بدلا من الطلب) على الرغم من كونها ذات طابع هيكلي أكثر منه ظرفي.

بعبارة أخرى هي سياسة اقتصادية هدفها إنعاش النشاط الاقتصادي، أي زيادة الإنتاج والشغل عن طريق دعم طلب العائلات والمؤسسات، وبالتالي فإنها ترتكز على سياسات نقدية وميزانية توسعية.

ولقد أدى تطبيق برنامج التعديل الهيكلي للفترة (1994-1998) والمتميز بالسياسة الاقتصادية الانكماشية إلى التأثير على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والمالية الكلية، مما جعل الحكومة الجزائرية إلى تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، والجدول التالي يبين لنا تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للفترة (1999-2000).

جدول يمثل : تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية للفترة (1999-2000).

السنوات / المؤشرات الاقتصادية	1999	2000
معدل التضخم(%)	**2.6**	**0.3**
رصيد الميزانية العامة(مليار د.ج)	**-11.2**	**400**
حجم المديونية (مليار دولار أمريكي)	**28.315**	**25.261**
احتياطي الصرف (مليار دولار أمريكي)	**4.4**	**11.9**
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار أمريكي)	**-2.38**	**7.57**
سعر البرميل من البترول (دولار أمريكي)	**18,03**	**28**
معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي *PIB* خارج قطاع المحروقات (%)	**3.2**	**2.2**

المصدر: أحمد ضيف، إبراهيم بلقلة، مداخلة بعنوان: **اثر برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو على التشغيل في الجزائر**، الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2001-2014)، جامعة آكلي محند اولحاج بالبويرة، يومي 02-03 ديسمبر 2014، الجزائر، ص:05.

ومنه فإن الهدف العملي الذي يتضمنه برنامج الإنعاش الاقتصادي هو بالدرجة الأولى إعادة تنشيط الطلب ودعم النشاطات التي توفر القيمة المضافة ومناصب التشغيل، لاسيما ترقية المستثمرات الفلاحية

والمؤسسات المحلية، إعادة الاعتبار للهياكل القاعدية، تعزيز التجهيزات الاجتماعية والجماعية، وتغطية الطلبات الاجتماعية والتربوية لتشجيع تطور الموارد البشرية.

شرع في تطبيق برنامج دعم الإنعاش في سبتمبر 2001، وقد جاء ليعيد للدولة دورها في دعم النمو الاقتصادي وضبط الإختلالات الاجتماعية والجهوية بهدف خلق مناصب الشغل، وذلك من خلال دعم النشاطات التي تشغل اليد العاملة، حيث يستهدف البرنامج استحداث850000 منصب شغل خلال الفترة(2001-2004) وقد خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار (حوالي7 ملايير دولار أمريكي)، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1.216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار)، وذلك بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا.

الشكل يمثل : يوضح توزيع الغلاف المالي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي في الفترة (2001-2004)

الوحدة: مليار دينار

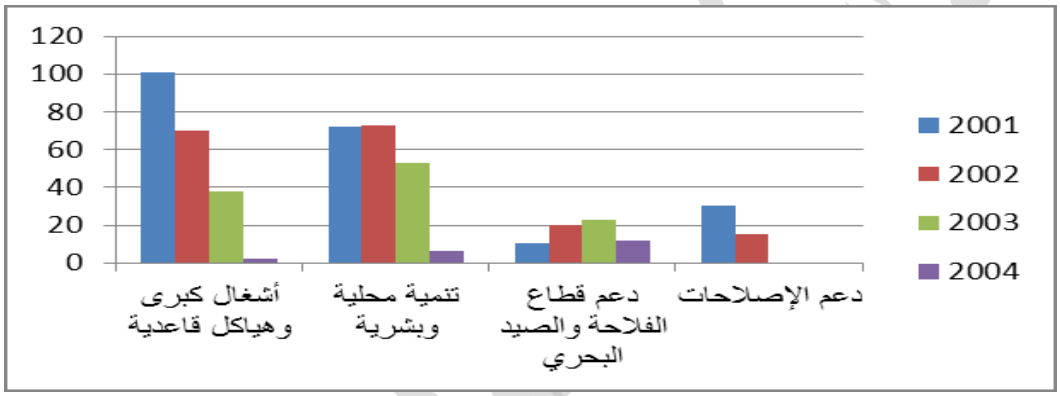

المصدر : عبد الرحمان تومي، سعيدة تلخوخ، مداخلة بعنوان: **أثر برامج التنمية على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)**، ملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، جامعة آكلي محند اولحاج البويرة، يومي 02-03ديسمبر 2014، الجزائر، ص: 04.

يلاحظ من خلال الشكل أن توزيع الغلاف المالي تركز في السنتين الأولى والثانية (2001و2002)، وهذا يدل على رغبة الحكومة في تسريع وتيرة المشروع لاستحداث أكبر قدر ممكن من مناصب الشغل، حيث ركزت في البداية على قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية لأنه المرشح لتوفير148800منصب شغل منها 102800 دائم، يليه قطاع التنمية المحلية والبشرية الذي تطمح من خلاله إلى خلق 50750 منصب شغل منها 9900 دائم.

وبلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي حوالي15974مشروعا وزعت على النحو التالي:

جدول يمثل :مشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 حسب القطاعات

المشاريع	عدد المشاريع المدرجة
الري، الفلاحة والصيد البحري	6312
السكن، العمران والأشغال العمومية	4316
تربية، تكوين، مهن وتعليم عالي وبحث علمي	1369
هياكل قاعدية، شبانية وثقافية	1296
أشغال المنفعة العمومية والهياكل الإدارية	982
اتصالات وصناعة	623
صحة، بيئة ونقل	653
حماية اجتماعية	223
طاقة ودراسات ميدانية	200
المجموع	15974

المصدر: نبيل بوفليح، «**آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية**»، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2006/2005 ص 106.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا: أن قطاع الري والفلاحة والصيد البحري استحوذ على أكبر المشاريع بعدد 6312مشروع بنسبة 39.51٪ يليها قطاع السكن، العمران، والأشغال العمومية بـ 4316 مشروع وبنسبة 27.01٪، ثم قطاع التربية، التكوين المهني والتعليم العالي بـ 1369 ثم تأتي القطاعات الأخرى.

2- برنامج دعم النمو(2005-2009): يعتبر برنامج دعم النمو هو برنامج مكمل للإنعاش الاقتصادي، ويهدف إلى انجاز أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو، ومن ثم تخفيض معدلات البطالة، وذلك عن طريق إنشاء مناصب شغل جديدة في مختلف القطاعات الإنتاجية، وقد تم اعتماد هذا البرنامج نتيجة للاستقرار السياسي الذي عرفته الجزائر بإعادة انتخاب رئيس الجمهورية لولاية ثانية في أفريل2004وفر المناخ الملائم لتعزيز الاستثمار بشكل عام، حيث استكملت جهود التنمية الشاملة من خلال اعتماد برنامج تنموي ثاني يشمل الفترة2004-2009 ويهدف بشكل أساسي لمواصلة الجهود التنموية التي بذلت من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، وقد ساند كل هذه التوجهات تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة لتحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية التي بلغت مستوى38.5دولار لبرميل سنة 2004، وتمحورت السياسات المعتمدة ضمن هذا البرنامج حول تعزيز النمو من خلال التركيز علة المجالات الأساسية التالية:

-تحفيز الاستثمار و رفع كفاءة الاقتصاد الوطني من خلال تحسين معدل النمو الاقتصادي؛

-تحديث وتطوير شبكة البني التحتية؛

-تعزيز قدرات الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم؛

– تحديث وتوسيع الخدمات العامة؛

– تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز الشراكة وإعطاء فرص اكبر للقطاع الخاص.

وقدرت الاعتمادات المالية المخصصة له بمبلغ8.705 مليار دينار (أي 114مليار دولار)، بما في مخصصات البرنامج السابق ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش والبرامج المحلية، أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009فقد قدر بـ9.680 مليار دينار (أي حوالي130 مليار دولار) بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

جدول يمثل: التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو (2005–2009)

القطاع	حجم الاعتمادات (ملياردج)	النسبة %
برنامج تحسين معيشة السكان	1908,5	45
برنامج تطوير البنية التحتية	1703,1	40,5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337,2	**8**
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203,9	4,8
برنامج التكنولوجيات الجديدة و الاتصالات	50	1,1
المجموع	4202,7	**100**

المصدر:

– ناجية صالحي، فتيحة منخناش، مداخلة بعنوان: **أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001–2014) نحو تحديات وآفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم**،أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001–2014)، جامعة سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 11–12 مارس 2013، الجزائر، ص ص: 07، 08.

3– مرحلة سياسة التحول من الريع إلى القيمة المضافة (2010–2014): يندرج هذا البرنامج ضمن دينامية إعادة الإعمار الوطني وتعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1.3– محاور البرنامج: يحتوي برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما ورد في بيان السياسة العامة على ستة محاور وهي كتالي :

– التنمية البشرية؛

– المنشآت الأساسية؛

– تحسين الخدمة العمومية؛

– التنمية الإقتصادية؛

– مكافحة البطالة؛

– البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإتصال.

والشكل التالي يبين نسب تخصيصات برنامج سياسة التحول من الريع إلى القيمة المضافة:

الشكل يمثل : التوزيع النسبي لتخصيصات برنامج حسب المحاور الأساسية للفترة (2010 –2014)

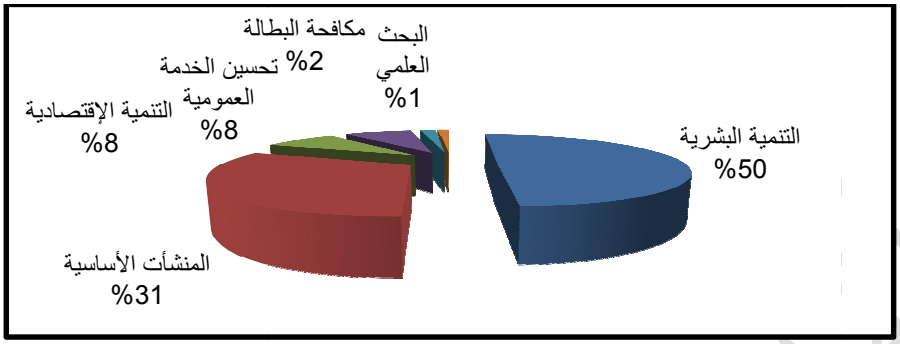

المصدر: أحمد نصير، رياض زلاسي، مداخلة بعنوان: **التحليل الكمي لأثر برامج الانعاش ودعم النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الجزائر (دراسة تطبيقية للفترة 20011–2014)**، الملتقى والوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في اطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001–2014، جامعة آكلي محند اولحاج بالبويرة، يومي 02–03 ديسمبر 2014، الجزائر، ص: 09.

إن الغلاف المالي الذي رصد لمحور التنمية البشرية لوحده، فقد بلغ عتبة 10122 مليار دج، أي ما يعادل 138.66 مليار دولار، وهوما يمثل تقريباً 50٪ من مجموع الغلاف المخصص للفترة، وهذا دليل كاف للتنويه بمدى اهتمام ونية رئيس الجمهورية في التكفل ببعث التنمية البشرية إلى مصاف المستويات العالمية، أما محور المنشآت الأساسية فقد استفاد بمبلغ مالي 6448 مليار دج أي ما يعادل 88 مليار دولار أمريكي ويمثل تقريبا 31٪، أما محوري التنمية الاقتصادية وتحسين الخدمة العمومية فقد خصص لهما مبلغ1666 و1566 مليار دج أي ما يمثل تقريبا 8٪ من المبلغ المخصص، أما محوري مكافحة البطالة وتطوير البحث العلمي فقد خصص لهما مبلغ 360 و250 مليار دج أي بنسبة 2٪ و1٪.

5.المخطط التنموي الخماسي الثاني 2015–2019:

في ظل تراجع سعر النفط الذي لم يعد محتملا بل حقيقة بداية منذ شهر سبتمبر 2014 فتراجع النفط الجزائري من 112 دولار للبرميل إلى أقل من 50 دولار في الأسبوع الأول من جانفي 2015، مما يبدي نوعا من التساؤل على قدرة السلطات العمومية في مواصلة ضخ الأموال في الاقتصاد من أجل خلق نسبة نمو متواصلة في ظل انحدار أسعار البترول وما ستلقي بضلالها على القطاعات الأخرى باعتبارها المساهمة في تمويل الخطط التنموية وما تسهم به من خلق مناصب العمل ورفع مستويات النمو...الخ.

إن المخطط الخماسي للتنمية رصدت له الدولة نحو 262 مليار دولار باعتباره برنامج استثمارات عمومية تفرض معدلا سنويا للمخصصات المالية قدره 52.4 مليار دولار مع منح الأولوية لتحسين

ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، التربية، الصحة، الماء، الكهرباء، الغاز...الخ، يهدف إلى تحقيق:

- العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام؛
- تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات؛
- استحداث مناصب الشغل؛
- استهداف بلوغ نسبة نمو 7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة؛
- إبلاء عناية خاصة للتكوين وتوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة؛
- ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة و التكنولوجيا القوية ودعم المؤسسات المصغرة؛
- تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتوفير العقار و القروض...الخ؛
- عصرنة الإدارة الاقتصادية و مكافحة البيروقراطية و إطفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة؛
- العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام و الخاص محلي أو أجنبي.

المحاضرة التاسعة : .نموذج الاقتصاد الجديد "افاق 2030"

في إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني وإصلاحه هيكليا وهذا من خلال تجسيد نموذج نمو اقتصادي جديد الذي تم الإعلان عنه مؤخرا ويكون على ثلاث مراحل تهدف إلى تحقيق معدل نمو ب5.6% خارج المحروقات خلال العشرية القادمة (آفاق 2030).

***المرحلة الأولى (2016– 2019)**: ترتكز هذه الفترة على تطوير القيمة المضافة لمختلف القطاعات صعودا نحو الأهداف التي تم وضعها لكل قطاع.

* **المرحلة الثانية (2020– 2025)**: فمن أهداف تدارك الاقتصاد الوطني والتحاقه بركب الاقتصاد، وتليها **المرحلة الثالثة (2026– 2030)** والتي يكون فيها الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن المستهدفة، حيث في مجال الإصلاحات المقترحة في إطار المؤسساتي (مناخ الأعمال)،فتضمنت تسريع الإصلاحات وتحويل المخصصات المالية للاقتصاد المنتج واعتماد مخطط استثمار متعدد السنوات والإسراع في تشريع قانون عضوي لقوانين الموازنة العامة للبلاد، وهذا من خلال تحسين عائدات جبائية عادية حتى يتسنى تغطية مجمل نفقات التسيير، وكذلك إسهام الصناعات التحويلية في القيمة المضافة للناتج الداخلي الخام من 5 إلى 10% بحلول 2030 يرافقها تحديث في إصلاح القطاع الزراعي بما يهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي للبلاد مع زيادة التوجه نحو التصدير.

و **يسعى النموذج من جهة اخرى** إلى تحقيق هدف التحول الطاقوي الذي سيسمح بتخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة إلى النصف من خلال "تقييم الطاقة بقيمتها الفعلية و اقتصار عملية الاستخراج من باطن الارض على ما هو ضروري فعلا للتنمية دون غيره".

كما يهدف إلى تنويع الصادرات من اجل دعم تمويل نمو اقتصادي متسارع. من اجل هذا يعول النموذج الجديد على إحداث ديناميكية قطاعية مرورا بتطوير فروع جديدة تحل محل المحروقات و البناء و الأشغال العمومية.

و تشير الوثيقة إلى أن "عمق هذا التحول الهيكلي للنشاط المنتج و الوتيرة السريعة التي ينبغي على القطاع الصناعي إتباعها في النمو تشكل أول الصعوبات التي سيواجهها الاقتصاد الوطني خلال مسار تنويعه".

و بخصوص الاستثمار ينتظر من اجل تحقيق التحول الهيكلي "ربط الاستثمار خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر". في هذا الإطار تم وضع تصور لمستوى معين من النمو يخص الانتاجية العامة و يمكن معدل الاستثمار العام نفسه من خلق معدلات نمو اقتصادي اعلي.

و على هذا الأساس يجب ان يستهدف تحسين الانتاجية العامة الاستثمار الخاص و العام على وجه سواء. من اجل هذا تم برمجة تعزيز ميزانياتي ثان سيطبق بالتدريج ابتداء من 2025 قصد تخفيض نفقات التجهيز المسجلة مباشرة في ميزانية الدولة و ذلك شريطة تجسيد نظام وطني جديد للاستثمار باللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام و الخاص.

و فيما يخص قابلية الدفع الخارجية يرمي النموذج إلى تقليل الفارق بين الواردات و الصادرات خارج المحروقات من خلال بعدين أساسيين يتعلق الاول بتجسيد سياسة النجاعة الطاقوية و تطوير الطاقات المتجددة تسمح بتوفير فائض هام من انتاج المحروقات قابل للتصدير و يتعلق الثاني بتسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات (فلاحة و صناعة و خدمات).

و ينتظر ان تسمح مواصلة وتيرة نمو صادرات السلع و الخدمات خارج المحروقات و الواردات و الاستهلاك الطاقوي بتحسين وضعية ميزان المدفوعات ابتداء من 2020 اذ يعتبر محررو الوثيقة انه "من المستحيل تحقيق نمو اقتصادي قوي دون كبح تدفق الواردات المسجل خلال العشريات الاخيرة".

و يتعين على الاقتصاد الوطني من اجل التوصل إلى النقلة المنتظرة في 2030 مواجهة اربعة عراقيل أساسية مرتبطة بحجم التغيرات في هيكلته الإنتاجية و تطور الاستدانة الداخلية و قابلية الدفع الخارجية و التحول الطاقوي.

و من اجل تجسيد هذه النظرة الجديدة جاء النموذج بجملة من التوصيات تتمحور حول ست نقاط إستراتيجية تتعلق بتحفيز خلق المؤسسات بالجزائر و مراجعة كل من القانون الاساسي و تشكيلة لجنة مماسة الأعمال "دوينغ بيزنس" من خلال تعزيزها بباحثين و خبراء و كذلك تمويل الاستثمار من خلال تاسيس "**نظام فعلي**" للاستثمار في التجهيز العمومي و مواصلة اصلاح النظام البنكي و تطوير سوق رأس المال.

كما يتعلق الامر بمراجعة السياسة الصناعية بغية تسريع نمو القطاع الصناعي و أيضا إعادة تنظيم تسيير العقار الصناعي و إدماجه الجهوي مرورا بمراجعة مهام الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري و إعداد برنامج جديد لتوزع المناطق الصناعية. في نفس السياق يوصي معدو الوثيقة بضرورة ضمان الأمن الطاقوي و تنويع الموارد الطاقوية من خلال برنامج للنجاعة الطاقوية يرافقه برنامج صناعي و تكنولوجي لتطوير الطاقات المتجددة إلى جانب وضع نظام جديد للمعلومة الإحصائية و اضفاء اكبر قدر من النجاعة على الادارة الاقتصادية.

يرى المقيمين لسيناريوهات النموذج الجديد وعلى رأسهم البنك العالمي أن ذلك النموذج سيغير هيكل الاقتصاد الجزائري مرورا عبر ثلاثة مراحل أساسية بدءا بمرحلة الاقلاع التي ترتكز على تهيئة ظروف مناخ الاستثمار للانطلاق نحو التصدير وكبح عجز الميزانية، فالمرحلة الانتقالية التي ستنطلق مع بداية سنة 2020 وهي في نفس الوقت مرحلة للاستدراك والتكيف مع المعطيات والمتطلبات الجديدة،

فالمرحلة الأخيرة التي ستنطلق في سنة 2025 والتي ستحقق الأهداف المسطرة من طرف النموذج الجديد.

في حين يرى البعض الأخر أن محاور البرنامج غير مترابطة وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بدور الدولة في دعم المؤسسات الكبرى كشركات الكهرباء والغاز التي ستطبق أسعار السوق على المستوى الدولي، الأمر الذي يساهم في تدهور الظروف المعيشية للطبقة ذات الدخل المنخفض والمتوسط وذلك رغم توفر الجزائر على امكانيات كبيرة للنمو، وذلك من خلال امكانيات المؤسسات على ابرام عقود واتفاقيات تمويل حتى من الخارج ومن ثم انتقال الاقتصاد من التمويل الميزاني إلى تمويل السوق.

الأستاذ احمد نصير